المحاضرة الثانية: .....السنة أولى ماستر.....قسم الاعلام والاتصال الرياضي
مقياس التشريعات الرياضية والإعلامية.....الدكتور: بطاط نورالدين

القانون الرياضي:

1- تعريف القانون:

جاء في قاموس لسان العرب أن كلمة القانون تعني: الأصل، وقانون كل شيء طريقه ومقياسه وأصلها غير عربي .(ابن منظور، 1955، 421).

وأشارت دراسات لغوية إلى أن أصل هذه الكلمة مأخوذة من اللفظ اليوناني KANUN الذي استعارته اللغة العربية عن طريق الاتصال مع اللغة اليونانية. وذكر أن هذه الكلمة استعملت في الأصل بمعنى المسطرة، أي العصا المستقيمة، وهو معناها باللغة اليونانية، حيث كانت تستعمل في الغالب للتدليل على العصا التي كان يحملها المهندسون والبناءون لعمل خطوط مستقيمة. (برسوم عوني، 1994، 54)

2- القانون الرياضي:

يعد القانون الرياضي احد التخصصات القانونية الحديثة التي بدأت تفرض نفسها على الواقع في المجتمع بشكل كبير لما للنشاط الرياضي من دور مهم في المجتمع وهذا النشاط يعد من اكثر الانشطة الانسانية فعالية في الوقت الحاضر . ولما كانت هذه الفعالية الكبيرة لهذا النشاط تتسم بالحركة والعمل المتواصل وبذل الجهود الكبيرة وكثرة الاحتكاك بين الرياضيين انفسهم لاتمام النشاط الرياضي فان ذلك بالتاكيد سوف يؤدي الى ظهور العديد من المشاكل القانونية نتيجة فعالية هذا النشاط ومن امثلتها الاصابات الرياضية وما يترتب عنها من مسؤولية قانونية سواء كانت هذه المسؤولية مدنية ام جزائية وكذلك ظاهرة انتقال اللاعبين بين الأندية وطنيا ودوليا، والتأمين من الاصابات الرياضية، وظاهرة المنشطات الرياضية، ومسؤولية منظمي الانشطة الرياضية والهيئات الرياضية ، وكثرة حالات العنف والشغب في الملاعب، وتعدد وتشعب حالات المسؤولية المدنية الرياضية، وازدياد الخروقات للوائح الرياضية، ومن ثم تعدد صور الجرائم المرتكبة بسبب الرياضة أو بمناسبتها،كما ظهرت وسائل جديدة في التسويق الرياضي ، وأخرى في الدعاية والاعلان اثناء سريان النشاط الرياضي او بسببه ، وثالثة في الاعلام والنشر واحتكار البث الحصري للمباريات، واستغلال المشاهير من نجوم الرياضة، وأخذت الكثير من العقود والتصرفات تتصل بنجومية اللاعبين وشهرتهم ، وتحول الرياضة الى اكثر الانشطة الاستثمارية في الوقت الحاضر وكذلك مشكلة الوسائل المتبعة حاليا في حل النزاعات الرياضية عن طريق التحكيم ومحكمة (CAS) ودورها في ذلك . كل هذه المشاكل القانونية وغيرها بدأت تفرض نفسها على رجال القانون للتصدي لها ومحاولة ايجاد الحلول القانونية لها ووضع نظام قانوني محكم ينظم هذا النشاط بما يحقق الغاية المرجوة منه في المجتمع وهذا يقتضي بالضرورة ايجاد اشخاص يحملون تخصص القانون الرياضي ليكونوا قادة جدد للحركة الرياضية متسلحين بخبرة جيدة وبمعلومات مهمة وبملكة قانونية رياضية كفوءة لادارة وتنظيم مختلف النشاطات المرتبطة بالرياضة . ومن هنا كان واجبا على المؤسسات التعليمية تهيئة مثل هؤلاء الرجال المختصين بالقانون والرياضة ليكون لهم الدور الاكبر في وضع التنظيم القانوني الامثل للقانون الرياضي . وهذا هو الدور الذي يقوم به المدرسين للقانون الرياضي في المعاهد والكليات من اعداد هذه الكفاءات وتهيئتها لقيادة الحركة الرياضية في كافة جوانبها القانونية كونهم يحملون هذا الاختصاص الذي يجمع بين كل من علم القانون وعلم الرياضة والالمام باصول هذه العلوم مجتمعة كمزيج فريد من نوعه لما يتميز به النشاط الرياضي من خصوصية واعراف تميزه عن باقي الانشطة الإنسانية . (https://aue.ae/portfolio)

3-علاقة القانون الرياضي بفروع القوانين الأخرى:

علاقة القانون الرياضي بقانون العقوبات:

إن قوانين العقوبات الوطنية تجرم معظم الأفعال الإجرامية التي تقع داخل المجتمع الرياضي، كجريمة القتل في نص المادتين 257- 256 ق ع، من الملاحظ أن هذا القانون لم يحدد مناسبة ارتكاب هذه الجريمة. نتيجة لذلك يمكن أن نطبق العقوبة المقررة فيه على كافة جرائم القتل العمد، بما فيها تلك التي تقع داخل المجتمع الرياضي، وكذلك الحال بالنسبة لجريمتي السب و القذف، إن قانون العقوبات جاء واضحا وأكثر تحديدا من سواه، في وصفه الجرائم التي تقع داخل المجتمع الرياضي، وأكثر صرامة من ناحية العقوبات التي يفرضها على مرتكبي هذه الجرائم.

بإيجاز توجد قواعد قانونية يمكن أن تنطبق على الجرائم (جنايات، جنح)، التي تقع داخل المجتمع الرياضي، في معظم قوانين العقوبات الوطنية، لكن هناك اختلافا في صياغة هذه القوانين عند توصيفها للجرائم التي تقع داخل المجتمع الرياضي، إذ أتى التوصيف في بعضها محددا بأنها جرائم تقع أثناء ممارسة الرياضة، في حين تم في غالبية قوانين العقوبات تتجريم الأفعال الجرمية، من قتل أو قذف وسواها دون ربطها بالمجتمع الرياضي.

علاقة القانون الرياضي بقانون المدني:

يعرف القانون المدني بأنه مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الخاصة بين الأفراد أيا كانت طبيعتها ويتميز بأنه يحمي المواطن من إساءة استعمال حق مواطن آخر.

كما تعرف الجريمة المدنية على انها كل فعل خاطئ يسبب ضررا للغير يلزم مرتكبه بالتعويض المادة 124 ق م، عن الاعمال الغير المشروعة التي يرتكبها بحقه. الا ان وصف العمل الغير مشروع الذي ينتج عنه الضرر جاء عاما، ولم يأت مرتبطا بالرياضة، وهذا ما لا يحول دون تطبيق هذه النصوص على الجرائم التي تقع داخل المجتمع الرياضي، فمثلا الأفعال التي يقوم بها اللاعب أثناء ممارسة الرياضة، لا تعتبر جريمة ما دام أنه لم يخرج عن حدود اللعب.

أما إذا خالف اللاعب قواعد اللعب، عندها يجوز للمتضرر من المطالبة بحقه في التعويض بحجة أنه قبل المخاطرة مسبقا، بل يحق لهذا الأخير(المتضرر) أن يلجأ للقانون المدني، باعتبار ما أصابه يشكل (جريمة مدنية)، كي يحصل قضائيا على تعويض يتوافق مع الألم الذي يسببه له العنف في الملعب علما أن القاضي في مثل هذه الحالات أن يقدر الضرر بمقدار الخطأ الذي ارتكبه مسبب الإصابة، وأن يبني حكمه حول الإصابة في ضوء ما إذا كانت النتيجة طبيعية متوقعة، أو حدثت نتيجة اهمال أو غلطة،أو تهاون أو عدم اهتمام أو تسرع.

علاقة القانون الرياضي بقانون العمل:

تشكل العقود الرياضية موضوعا لقانون العمل، وهي تتضمن بنودا قانونية توضح حقوق وواجبات الأطراف فيها، وتكون ملزمة لهم من لاعبين ومدربين وأندية. ان المشكلة الأبرز تكمن في عقود اللاعبين، حيث أن اللاعب المحترف وأن كان يعتبر عقد عمل إلا أنه ليس كأي عقد عمل عادي، بل يتميز بخصائص محددة ،لأن اللاعب المحترف لا يخضع لأوامر وتعليمات صاحب العمل وحسب، بل تمتثل أيضا للوائح وتعليمات الاندية الرياضية الوطنية...